

Distr.: General
24 April 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١١٥ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة

الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة

عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة
الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أشير إلى أن حكومة دولة قطر قدمت ترشحها لإعادة انتخابها عضوا في
مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ في الانتخابات المزمع إجراؤها في أثناء دورة
الجمعية العامة الثانية والسبعين في عام ٢٠١٧.

وعملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، يسر دولة قطر أن ترفق طيه التعهدات
والالتزامات الطوعية التي تقطعها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين
الوطني والدولي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ١١٥ (د) من القائمة الأولية للبنود.

(توقيع) علياء أحمد بن سيف آل ثاني

السفيرة

الممثلة الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

ترشح دولة قطر لعضوية مجلس حقوق الإنسان

مقدمة

يشكّل احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان إحدى ركائز سياسة دولة قطر، التي تدرك أن حقوق الإنسان بالإضافة إلى السلم والأمن هي عناصر مترابطة ويعزز بعضها بعضاً.

وتنعكس هذه الأولوية في منظومة دستورية وتشريعية ترسخ مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتكفل احترامها وحمايتها للجميع، كما تنعكس في إطار مؤسسي يشمل العديد من المؤسسات والأجهزة المعنية بحقوق الإنسان التي تسهم على نحو فاعل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ويشكل احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان خياراً استراتيجياً تستند إليه الدولة في عملية الإصلاح الشامل التي تنتهجها إذا انطوت الرؤية الشاملة للتنمية المعروفة باسم "رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠" على محاور هامة تنطرق للقضايا الرئيسية لحقوق الإنسان في مجالات التعليم والصحة والبيئة وحقوق العمالة وتمكين المرأة وحقوق الطفل، وكذلك في استراتيجية التنمية الوطنية. كما تعتبر حكومة دولة قطر موضوع تعزيز وحماية حقوق الإنسان ركناً أساسياً ومحورياً في سياستها الخارجية.

ووفق هذا المنظور، انتهجت دولة قطر سياسة متقدمة لترسيخ مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان عبر اتباع النهج المبني على سيادة القانون والشفافية والعدالة والكرامة الإنسانية، واتخذت طائفة واسعة من الإجراءات المحددة والملموسة والرائدة خلال السنوات الماضية بهدف جعل مسائل حقوق الإنسان اتجاهها سائداً على المستوى المحلي والدولي.

وترجمة لتلك السياسة، سارعت دولة قطر إلى السعي للحصول على العضوية في مجلس حقوق الإنسان منذ تأسيسه، إيماناً منها بالدور الهام الذي يؤديه المجلس، بوصفه الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما أنها تتطلع إلى مواصلة أداء الدور الفاعل والإيجابي والبناء الذي يميز عضويتها السابقة والحالية في المجلس من خلال الترشح لعضوية المجلس خلال فترة العضوية ٢٠١٨-٢٠٢٠.

جهود وإنجازات دولة قطر خلال فترة عضويتها السابقة في مجلس حقوق الإنسان

حرصت دولة قطر خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣ والفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ على المشاركة الفعالة والتعاون البناء مع الدول الأعضاء من أجل الاضطلاع بولاية المجلس على أفضل وجه وتحقيق الأغراض النبيلة التي أنشئ من أجلها.

وانطلاقاً من إيمانها بأهمية مواصلة العمل في هذا المحفل الدولي المهم، اتخذت حكومة دولة قطر قراراً بالترشح لعضوية المجلس للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، ولعل ما شجعها في اتخاذ هذا القرار هو أنها أوفت بالتزاماتها الوطنية والدولية، وما زالت تحرز تقدماً نحو الوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها عند انتخابها عضواً في مجلس حقوق الإنسان خلال الاعوام ٢٠١٤، و ٢٠١١، و ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد تعد أبرز الخطوات التي اتخذتها الدولة خلال الفترة المنصرمة هي كالتالي:

على المستوى الوطني

- إصدار وتعديل التشريعات والأنظمة المحلية بهدف التأطير القانوني لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتوافق مع الصكوك الدولية ذات الصلة، ومن بين ذلك ما يلي:

- إصدار القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٦ بشأن الصحة النفسية، الذي وضع الحقوق العامة المتعلقة بالعلاج مثل حق المريض في الحصول على العلاج اللازم وفقاً للمعايير المتعارف عليها طبياً، بالإضافة إلى الحقوق الأخرى المتعلقة باستقلالية المريض وخصوصيته.
- صدور القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ بشأن تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، الذي يلغي نظام الكفالة الذي كان قائماً من قبل، ويضمن مرونة وحرية وحماية أكبر لحقوق الوافدين، بمن فيهم العمال الذين يساهمون في بناء بنية قطر التحتية.
- إصدار القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ بشأن التأمين الصحي الاجتماعي، الذي يهدف إلى إضفاء الطابع الإلزامي على نظام التأمين الصحي لضمان تقديم الخدمات الصحية الأساسية لكافة المواطنين القطريين ومواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمقيمين في الدولة والزائرين لها.
- صدور القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١١ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، الذي يعد خطوة مهمة في إطار جهود دولة قطر على صعيد مكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحايا جرائم الاتجار.
- القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ بشأن تعديل أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١١، بإضافة تعريف صريح للتعذيب يتطابق تماماً مع التعريف الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

- المصادقة على اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وهو ما يعكس إرادة سياسية تسعى لنشر قيم التسامح وحرية التفكير والتعبير وأهمية الثقافة في تحقيق الاندماج الاجتماعي للسكان وازدهار قيم المساواة وعدم التمييز.
- إنشاء العديد من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان على المستوى الحكومي وتشجيع إنشائها على المستوى غير الحكومي، ومنها:
 - اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ٢٠١٦، وتهدف لتنسيق الجهود الوطنية لمراقبة ومنع ومكافحة أشكال الاتجار بالبشر، وتختص من بين اختصاصات أخرى بإعداد الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وإعداد ونشر تقرير سنوي عن جهود قطر في مكافحة الاتجار بالبشر، وكذلك التنسيق مع السلطات المختصة والجهات المعنية لتأمين الحماية والدعم لضحايا الاتجار بالبشر. كما تم إعداد مسودة الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ٢٠١٧-٢٠٢٢، ويُنظر في اعتمادها قريباً، وإطلاق المبادرة العربية لمكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجامعة الدول العربية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، حيث قدمت الدولة مبلغ ستة ملايين دولار أمريكي لبناء القدرات الوطنية في مكافحة الاتجار بالبشر بالمنطقة العربية، من أجل تنظيم دورات تدريبية للقضاة والمفتشين وضباط الشرطة العاملين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، والتي ستختتم دوراتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.
 - المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، ٢٠١٣، كمؤسسة عليا تتولى من خلال مجلس إدارتها المهام الموحدة للإشراف والرقابة على المؤسسات والمراكز المختصة بالعمل الاجتماعي بالدولة. وتختص المؤسسة بإعداد وتطوير الخطط والبرامج والسياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهداف مؤسسات المجتمع المدني ومتابعة تنفيذها، بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة في الداخل والخارج، وتحتضن المراكز الفاعلة التالية: مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي الذي يهدف إلى حماية الأطفال والنساء من مشاكل العنف في الأسرة، ومركز الاستشارات العائلية، ومركز رعاية الأيتام، ومركز تمكين ورعاية كبار السن، ومركز الشفح للأشخاص ذوي الإعاقة، ومبادرة بست باديز (قطر).

- اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بموجب القرار الوزاري رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٢، التي تهدف إلى إسداء النصح والمشورة للحكومة ومساعدتها على تنفيذ القانون الدولي الإنساني ونشره.
- هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بموجب القرار الأميري رقم (٧٥) لسنة ٢٠١١، التي تهدف إلى تحقيق الرقابة والشفافية ونزاهة الوظيفة ومكافحة الفساد بكافة صورته وأشكاله.
- اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٦) لسنة ٢٠١١، نتيجة لجهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في التعاون مع خبراء منظمة العمل الدولية.
- اللجنة القطرية لتحالف الحضارات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٨) لسنة ٢٠١٠، وتهدف إلى محاربة التعصب وإبراز دور الحضارات في تعزيز الحوار وحل الصراعات وترسيخ قيم التسامح والتضامن والسلام بين شعوب العالم وتطوير التنمية البشرية.
- اتخاذ تدابير تشريعية وإجرائية على مختلف الأصعدة لحماية وتعزيز حقوق العمل والعمالة الوافدة تشمل ما يلي:
 - موافقة مجلس الوزراء في اجتماعه المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، على قانون المستخدمين في المنازل وإحالاته للجهات التشريعية لدراسته، وسيُنظم العلاقة بين أصحاب العمل والمستخدمين في المنازل، وراعى المشرع اتفاقه مع أحكام اتفاقية منظمة العمل رقم (١٨٩) بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين.
 - استقبلت الدولة مفضو الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.
 - موافقة مجلس الوزراء في اجتماعه المؤرخ (١٩) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على قانون بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل لجنة برئاسة قاضي من المحكمة الابتدائية، تختص بالفصل على وجه الاستعجال في جميع المنازعات الناشئة عن أحكام قانون العمل.
 - إصدار القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٥ الذي يعدل بعض أحكام قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤، وذلك ضمن حزمة التشريعات المطلوبة لإطلاق برنامج حماية الأجرور للعاملين، وبالتعاون بين وزارة التنمية

الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ومصرف قطر المركزي، وبمشاركة كاملة من القطاع الخاص ممثلاً بغرفة تجارة وصناعة قطر، وإصدار قرار وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية رقم (٤) لسنة ٢٠١٥ بشأن ضوابط نظام حماية أجور العمال الخاضعين لقانون العمل، حيث يلزم نظام حماية الأجور أصحاب العمل بسداد أجور العاملين لديهم عن طريق التحويل إلى المصارف والمؤسسات المالية بالدولة، خلال سبعة أيام من تاريخ استحقاقها.

- توقيع دولة قطر في سبتمبر ٢٠١٥، ممثلة في صندوق قطر للتنمية، مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة حول مشروع "مساعدة عودة المهاجرين النيباليين الذين تقطعت بهم السبل إلى بلادهم".

- صدور قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١٨ لعام ٢٠١٤، بتحديد اشتراطات ومواصفات السكن المناسب للعمال، حيث يراعي القرار الاشتراطات الدولية الواجب توافرها في سكن العمال سواء الدائم أو المؤقت، وافتتاح دولة قطر في ٢٠١٥ أكبر مدينة عمالية تبلغ مساحتها مليوناً ومائة ألف متر مربع وتستوعب مائة ألف عامل وبلغت تكلفة إنشائها ٨٢٥ مليون دولار، وقد صممت المدينة العمالية وفق أعلى معايير الصحة والسلامة، وتخصّص فيها مناطق للترفيه ومناطق أخرى للخدمات العامة الصحية والاجتماعية والأمنية، وتعتبر المدينة نموذجاً لبناء سبع مدن عمالية أخرى في الدولة تتسع لقرابة ٢٦٠ عاملاً.

- مواصلة استضافة المؤتمرات والمنتديات العالمية التي تعنى بقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام، حيث تستضيف الدولة سنوياً "منتدى الدوحة"، و "مؤتمر حوار الأديان"، و "منتدى أمريكا والعالم الإسلامي"، كما استضافت الدولة "منتدى الأمم المتحدة الرابع لتحالف الحضارات" عام ٢٠١١. إضافة إلى العديد من المؤتمرات العالمية المعنية بقضايا التجارة واجتماع الدوحة التنفيذي لعملية إسطنبول المعنون "اجتماع الدوحة لتعزيز الحرية الدينية من خلال التعاون بين الأديان". واستضافت "مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية" في عام ٢٠١٥ الذي نتج عنه إعلان الدوحة وتقديم دولة قطر مبلغ تسعة وأربعين مليون دولار أمريكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ البرامج التدريبية لإعلان الدوحة. واستضافت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ "المؤتمر الاقليمي حول دور مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة

العربية“، واستضافت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ ”منتدى الامم المتحدة الإقليمي لمنطقة آسيا حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان“ كما استضافت في شهر شباط/فبراير ٢٠١٧ مؤتمراً دولياً حول ”مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع في المنطقة العربية“، وذلك إيماناً منها بأهمية خلق نظم فعالة للعدالة الجنائية من أجل حماية حقوق الإنسان الأساسية، وتعزيز العدالة والمساواة والإنصاف.

- استقبلت الدولة وفد أعضاء البرلمان الأوروبي من اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٤.
- استقبلت الدولة المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.
- استقبلت الدولة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.
- استقبلت قطر العديد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ومنها منظمة هيومن رايتس ووتش التي زارت البلد في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦، ومنظمة العفو الدولية التي زارته في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الذي زاره في عام ٢٠١٤.

على المستوى الدولي

- سعت دولة قطر للمشاركة والمساهمة بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان انطلاقاً من المبادئ التي نص عليها الدستور القطري.
- انضمت دولة قطر إلى معظم الصكوك الدولية الأساسية المعنية بحقوق الإنسان.
- حرصت الدولة على دعم مجلس حقوق الإنسان والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- تعاونت دولة قطر مع الهيئات المنبثقة عن المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان وحرصت على الوفاء بالتزاماتها تجاه تلك الهيئات، بما في ذلك تقديم التقارير المطلوبة بموجب الاتفاقيات، فقد ناقشت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آب/أغسطس ٢٠١٥ التقرير الأولي لدولة قطر حول تنفيذ الاتفاقية، كما ستناقش لجنة حقوق الطفل التقريرين الدوريين المجمعين الثالث والرابع لدولة قطر بموجب اتفاقية حقوق الطفل خلال دورتها الخامسة والسبعين.

- تعاونت دولة قطر بجدية وإيمان في عملية استعراض التقرير الوطني الثاني لدولة قطر أمام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل ومجلس حقوق الإنسان في ٧ أيار/مايو ٢٠١٤، وذلك إيماناً منها بأهمية الدور الهام الذي يقوم به الفريق العامل في مساعدة الدول على تحسين وتقوية التزاماتها الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد أظهر الحوار التفاعلي الالتزامات والجهود الحثيثة التي تبذلها دولة قطر من أجل الارتقاء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحرص دولة قطر على إيلاء أهمية كبيرة لمتابعة نتائج وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل الأول من خلال اتخاذها خطوات عديدة على مختلف المستويات.
- واصلت الدولة تعزيز علاقتها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال عقد مشاورات ثنائية مستمرة منذ أيار/مايو ٢٠١١، وتعهدت الدولة بتقديم دعم مالي بمبلغ ثلاثة ملايين دولار، دُفع منها القسط الأول بمبلغ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وستقوم الدولة بسداد المبلغ المتبقي من التبرع.
- واصلت الدولة دعم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بالدوحة.
- واصلت الدولة التعاون المتعدد الأطراف تحت مظلة مختلف الآليات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال ترأست المحفل الاجتماعي التابع لمجلس حقوق الإنسان الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لمناقشة موضوع التنمية والعملة التي محورها الإنسان والمحفل الاجتماعي الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ لمناقشة موضوع الحصول على الأدوية في سياق الحق في الصحة.
- المشاركة النشطة ضمن التجمعات والترتيبات الأخرى التي تهتم بالتصدي لتهديدات محددة لحقوق الإنسان، مثل نشاط دولة قطر للتصدي للاتجار بالبشر من خلال عضويتها في مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر، وتوليها بالشراكة تيسير المشاورات حول التحضيرات للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة حول تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، وكذلك عضوية الدولة في فريق الأصدقاء للمساواة بين الجنسين، ومجموعة أصدقاء المسنين، ومجموعة أصدقاء الأحداث المحرومين من حريتهم، ومجموعة مبادرة الحوار بشأن الشراكة الإنسانية، ومجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية، ومجموعة أصدقاء المساءلة، ومجموعة أصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة، ودورها في تعزيز تقارب الثقافات والشعوب من خلال المشاركة النشطة في مبادرة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات.

- دعم الجهود الجماعية الهادفة إلى صون حقوق الفئات الاجتماعية كالأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، والقيام بدور بارز في المساعي لإلقاء الضوء على ضرورة ضمان حق الأطفال في التعليم في حالات النزاع كإقامة حدث رفيع المستوى على هامش المناقشة العامة للدورة الـ ٧١ للجمعية العامة. كما تولت دولة قطر المبادرة لإعلان يوم ٢ نيسان/أبريل يوماً دولياً لمرض التوحد، وتتولى حالياً منصب رئيس للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.
- إدراكاً منها لكون المسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان تتخلل جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تقوم دولة قطر بدور رائد في قيادة الجهود الدولية نحو الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بإيجاد مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات، حيث يتميز الهدف ١٦ بأن لتحقيقه أثراً كبيراً على القضايا المتصلة بحقوق الإنسان.
- أداء دور فاعل في الدفاع نحو تحقيق المساءلة عن أخطر الجرائم التي تمس حقوق الإنسان، حيث كانت دولة قطر شريكاً أساسياً في المبادرة التي تمخض عنها تأسيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً.
- دعت دولة قطر إلى حماية اللاجئين من خلال التعاون والعمل المشترك للتغلب على أسباب اللجوء، كما رفعت مستوى تقديم المعونات والمساعدات لصالح اللاجئين.
- طرحت الدولة مبادرات إنسانية وإيمائية على الصعيد الدولي، ومنها ما يأتي:
 - مبادرة "حماية التعليم في مناطق النزاعات وانعدام الأمن"، التي تُعنى بحماية ودعم وتعزيز الحق في التعليم بالمناطق المتضررة من الأزمات والصراعات والحروب أو المهددة بوقوعها.
 - مبادرة "الفاخورة"، التي تهدف إلى دعم وحماية الطلبة والمدارس في مناطق الصراعات حول العالم وخاصة في غزة.
 - مبادرة "صلتك"، وهي مبادرة اجتماعية تعمل على توسيع فرص التوظيف والأعمال للشباب في العالم العربي بأكمله، وتغطي برامج المؤسسة حالياً ١٥ بلداً عربياً، حيث مولت ودعمت المؤسسة منذ إنشائها أكثر من ٨٦ ألف مشروع يديره الشباب.

- مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (روتا)، وهي مؤسسة خيرية تعمل تحت مظلة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وتهدف إلى دعم المجتمعات تجاه تخطي العقبات وإيجاد الروابط التي تتيح تحقيق التعليم للجميع، وتركز على تقديم المساعدة إلى قارة آسيا.
- إطلاق مبادرة "التعليم فوق الجميع" خلال العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ إيماناً من الدولة بأهمية وضرورة مواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية والعمل على تقديم حلول دائمة لتلك التحديات.
- مبادرة "علم طفلاً" وهي مبادرة عالمية تهدف إلى تقليص أعداد الأطفال الذين فقدوا حقهم في التعليم في جميع أنحاء العالم بسبب النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية، وكذلك الأطفال الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في المدن والمناطق الريفية النائية، والفئات التي يمكن أن تواجه تحديات خاصة للحصول على التعليم مثل الفتيات والمعاقين والأقليات.

حقوق الإنسان كركيزة أساسية في سياسة دولة قطر وتوجهاتها

تتبع دولة قطر نهجاً متكاملًا للتعامل مع حقوق الإنسان، يستوعب أهمية الحريات الأساسية والديمقراطية ويجعل الإنسان محورا لسياسات الدولة، ويكفل احترام حرية التعبير، واحترام الاستقلال القضائي، وترويج ثقافة السلام وقبول الآخر. وإدراكاً من دولة قطر للترابط العضوي بين حماية وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية البشرية، سعت الحكومة إلى تحقيق تنمية بشرية شاملة وصولاً إلى مؤشرات تنمية بشرية متقدمة على المستوى العالمي وفي الطليعة على المستوى الإقليمي.

وفي إطار ترجمة سياسة دولة قطر المستندة على الترابط المتبادل بين التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، بادرت حكومة قطر إلى تقديم الدعم التنموي للدول النامية في مختلف أرجاء العالم، حيث بلغت المساعدات والمعونات الإنسانية والتنموية (الحكومية وغير الحكومية) التي قدمتها في العامين ٢٠١١-٢٠١٢ ما قيمته ثلاثة مليارات ومليون وسبعمئة وأربعة وستون ألف ريال قطري لمصلحة ١٠٠ دولة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة الدول الأقل نمواً، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وتماشياً مع حرص دولة قطر على الالتزام بأحكام القانون الدولي والأعراف الدولية ذات الصلة، فقد دأبت الدولة على دعم حقوق الشعوب في سعيها لنيل حرياتها الأساسية وحقها في العيش الكريم والعدالة الاجتماعية وتقرير المصير وسائر حقوقها الإنسانية.

وعلى الصعيد الوطني، وفي ظل توافر الإرادة السياسية والمناخ الداعم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ركزت الحكومة على دعم الترسخ المؤسسي لحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد قامت الدولة بما يلي:

- العمل على جعل دولة قطر دولة قانون ومؤسسات تحفظ حقوق جميع الذين يعيشون فيها وتصون كرامتهم وتلبي آمال وتطلعات الشعب القطري في التطور والتقدم والازدهار.
- دأبت الحكومة على التجاوب بشكل سريع وفعال مع جميع قضايا وشواغل حقوق الإنسان.
- إدماج أحكام الصكوك الدولية والإقليمية في النظام القانوني الوطني، وصياغة القواعد والقوانين والأنظمة التشريعية الوطنية بما يتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تعزيز حرية الصحافة والإعلام وحماية الصحفيين.
- سعياً إلى تقوية المنظومة التشريعية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، قامت الجهات المختصة بالدولة بمراجعة شاملة لقوانين العمل والإجراءات والسياسات المتبعة لتعزيز وحماية حقوق العاملين من مواطنين ومقيمين، بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- وضع سياسات عامة تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وجعل تعزيز حقوق الإنسان جزءاً من خطة دولة قطر ٢٠٣٠، وإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، التي ستضع التصور العملي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والبيئية لتحقيق رؤية قطر ٢٠٣٠.
- إنشاء لجان خاصة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان كاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الدوحة لحرية الإعلام ومركز الدوحة الدولي لحوار الأديان ومنظمة "صلتك".
- إنشاء مكاتب وإدارات ووحدات مختصة بحقوق الإنسان في مختلف هيئات الدولة، وتعزيز هذه المكاتب لكي تنهض بمهامها على أكمل وجه.
- القيام بحملات التوعية بمبادئ حقوق الإنسان وتعزيزها على المستوى الوطني.
- تعيين مبعوث خاص لوزير الخارجية لمكافحة الإرهاب والوساطة في تسوية المنازعات وذلك لمواصلة جهود الدولة في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن والسلم الدوليين وحماية حقوق الإنسان.
- تعيين الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور أحمد بن محمد المريخي مبعوثاً إنسانياً له.

• حرص دولة قطر على دعم أجهزة الأمم المتحدة بكافة الوسائل المتاحة، وتوفير متطلبات عملها لتمكينها من القيام بمهامها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. وبالإضافة إلى مساهماتها الإلزامية في تمويل الميزانية العادية وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حرصت الدولة على تقديم تبرعات طوعية للعديد من صناديق وبرامج الأمم المتحدة التي تهدف إلى تخفيف الفقر ونشر التعليم الأساسي والاستجابة الطارئة للكوارث والأزمات، وقد تبرعت دولة قطر إلى أكثر من ٤١ هيئة أو كيانا تابعا للأمم المتحدة. وتستند التبرعات الطوعية على نهج وطني متكامل يتسق مع أولويات الدولة واستراتيجياتها لدعم جهود المؤسسات الدولية في مجالات مختلفة منها الوساطة، وتعزيز خطط التنمية المستدامة، وتعزيز أوضاع الأطفال وحمايتهم في الدول النامية، والقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، وتعزيز المساعدة الإنسانية في مناطق النزاعات والحروب، ودعم وتعزيز الجهود الرامية لتخفيف الحاجات الإنسانية المتوقعة في حالات الطوارئ المعقدة، بما في ذلك مسائل الحماية، والفقر المتأصل، وانعدام الأمن الغذائي. ومن أهم الصناديق والبرامج التي ساهمت فيها دولة قطر ما يلي:

- ١ - صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- ٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ٣ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛
- ٤ - هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛
- ٥ - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والذي من خلاله يتم دعم ما يلي:

- (أ) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛
- (ب) الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ؛
- (ج) النداءات العاجلة من أجل الاحتياجات الإنسانية؛
- ٦ - الصندوق الاستئماني المتعلق بالتحدي العالمي وردود الأفعال الإقليمية: نحو مقاربة مشتركة للقرصنة البحرية؛
- ٧ - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتحالف الحضارات.
- ٨ - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال.

٩ - الصندوق الاستئماني لدعم البعثات الخاصة والأنشطة الأخرى المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية.

١٠ - صندوق التعمير والتنمية في دارفور.

التعهدات والالتزامات الطوعية لدولة قطر

إن دولة قطر، إذ تتطلع لتكون عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، فإنها تتعهد بمواصلة إسهامها النشط في عمل مجلس حقوق الإنسان، ودعم كافة الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في كل مكان، وجعلها اتجاهها سائداً في كافة المجالات. وفي هذا السياق، تتعهد دولة قطر بما يلي:

على الصعيد الوطني

- الاستمرار في الالتزام بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وجعل حقوق الإنسان اتجاهها سائداً في مختلف أنشطة الحكومة على المستوى الوطني والدولي.
- الحرص على العمل على ترسيخ مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان عبر اتباع نهج مبني على سيادة القانون والشفافية والعدالة والكرامة الإنسانية.
- تعميم منظور حقوق الإنسان في تنفيذ رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والاستراتيجيات الوطنية المنشأة بموجبها.
- مواصلة تطوير أداء المؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتعزيز فعاليتها من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وتبادل الخبرات.
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية والدوائر المستحدثة ضمن هيئات الدولة المختلفة المعنية بحقوق الإنسان.
- مواصلة العمل نحو تحديد التحديات والصعوبات الماثلة أمام تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة قطر، ومواصلة تطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات الإدارية الوطنية بما يستجيب للتوصيات الإيجابية في هذا الصدد.
- دعم السياسات العامة المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان للفئات الاجتماعية، وتشمل النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والعمالة الوافدة.
- مواصلة السعي لإدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية.
- مواصلة التنسيق والتعاون والشراكة الموسعة مع جميع فئات وشرائح المجتمع وأصحاب المصلحة من ذوي الصلة بهدف ترسيخ ثقافة احترام حقوق الإنسان وتعزيزها والتصدي لكل التحديات والصعوبات.

على الصعيد الإقليمي

- تحفيز معالجة مواضيع حقوق الإنسان بوصفها مواضيع ذات أولوية في المحافل الإقليمية، وجعلها اتجاهها سائدا في المحافل والبرامج والنشاطات والأولويات الإقليمية.
- تقديم الدعم للبرامج والمشاريع المشتركة على المستوى الثنائي والمستوى المتعدد الأطراف بين بلدان المنطقة التي تساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- مواصلة أداء أدوار بناءة ومحيدة ومخلصة، لا سيما من خلال الوساطة، لحل الأزمات في المنطقة من منظور حقوقي وإنساني وبهدف التصدي لتهديدات حقوق الإنسان وحمايتها.
- مواصلة تقديم مختلف أشكال الدعم لنشاط مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية ومنطقة غرب آسيا الذي مقره الدوحة.

على الصعيد الدولي

- الحفاظ على مشاركة دولة قطر الفاعلة والبناءة والإيجابية من موقعها كعضو في مجلس حقوق الإنسان بغية الارتقاء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم والحفاظ على حقوق الشعوب.
- إيلاء أهمية لدفع تنفيذ جدول أعمال التنمية لعام ٢٠٣٠، لا سيما تعزيز العمل في إطار الجهود الدولية نحو الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.
- مواصلة التعاون التام مع المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان، وهيئاته وإجراءاته وآلياته الخاصة.
- الاستمرار في تقديم الدعم لتيسير عمل المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.
- العمل على تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدولة خلال الاستعراض الدوري الشامل.
- تجديد الدعوة المفتوحة المقدمة لولايات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.
- دراسة انضمام دولة قطر إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم تنضم إليها بعد.